

معطيات ديمغرافية واقتصادية عن الفلسطينيين في إسرائيل

إمطانس شحادة

معلومات أساسية حول الأوضاع
الاجتماعية والاقتصادية

تحرير:
طاقم مدى الكرمل



مدى | Madat Olam
الكرمل | 2010

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

w w w . m a d a - r e s e a r c h . o r g

معطيات ديمغرافية واقتصادية عن الفلسطينيين في إسرائيل

إمطانس شحادة

42.1% من الفلسطينيين في مجمّعات سكنية يربو عدد سكّانها على 15,000 نسمة، ويقطن 30.8% منهم في تجمّعات متوسطة الحجم يتراوح عدد سكّانها بين 5,000 و 15,000 نسمة، بينما يقطن 9.4% منهم في تجمّعات يقلّ عدد سكّانها عن 5,000 نسمة، و 17.6% في تجمّعات بدويّة (جمعية الجليل وآخرون، 2005).

بلغ معدّل النموّ السكّاني لدى السكّان العرب في إسرائيل، في العام 2005، 2.7%، بينما بلغ معدّل النموّ السكّاني العامّ في إسرائيل 1.8%، ولدى السكّان اليهود 1.5%. يتشابه معدّل تزايد السكّان العامّ في الدولة في العام 2005 مع المعدّل في ثمانينيات القرن المنصرم، أي قبل الهجرة من الاتحاد السوفياتي. ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاء المركزيّة، انخفضت في العام 2005 نسبة السكّان اليهود في الدولة، مقارنة بالعام 2000، إذ شكّل السكّان اليهود حينذاك 77.8% من السكّان، ثمّ انخفضت هذه النسبة إلى 76% في العام 2005.² ويتّضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة في كتاب الإحصاء المركزيّ، الجدول 2.2، ص 87، أنّ مجموع ازدياد السكّان العرب في العامين 2004 و 2005 بلغ 36,900 نسمة، هو في معظمه وليد ازدياد طبيعيّ (34,800 نسمة)، بينما بلغ مجموع الازدياد لدى السكّان اليهود 76,200 نسمة، منهم

معطيات ديمغرافية عامة

بلغ عدد سكّان إسرائيل في العام 2005 قرابة 6,930,100 نسمة، منهم 5,275,700 من اليهود (أي 76%)، و 1,109,200 من العرب، أي 16% (هذا لا يشمل سكّان القدس الشرقيّة وهضبة الجولان السوريّة المحتلتين).¹ يتوزّع العرب على النحو التالي، المسلمون: 900,000؛ المسيحيون 118,000؛ الدرّوز 95,000. يشكّل الذكور 51% من السكّان العرب، مقابل 49% من الإناث.

يسكن 622,400 من السكّان العرب في لواء الشمال، يشكّلون 52.5% من سكّان اللواء؛ و 200,000 في لواء حيفا، يشكّلون 23.3% من سكّان اللواء؛ و 133,900 في لواء المركز، يشكّلون 8% من السكّان؛ وفي الساحل (تل أبيب) يسكن 16,700 من العرب، يشكّلون 1.4% من سكّانه؛ وفي لواء الجنوب يسكن 150,500 عربيّ، يشكّلون 17.4% من سكّانه.

يعيش نحو 84% من مجموع السكّان الفلسطينيّين في البلدات والمدن العربيّة؛ 8% في القرى غير المعترف بها؛ 8% في المدن المختلطة. وبحسب تصنيف آخر، ووفقاً لمعطيات المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ للفلسطينيين في إسرائيل، يقطن

1. المعطيات الرقمية مأخوذة عن كتاب الإحصاء السنويّ لدولة إسرائيل، رقم 57، الصادر عن «دائرة الإحصاء المركزيّة» سنة 2006. الجداول: 2.1-2.10-2.18.

2. المعلومات مستقاة من: دائرة الإحصاء المركزيّة، بيان للصحافة 2006/9/19. ويمكن مراجعة جميع البيانات الصحافيّة للدائرة على موقعها الشبكي (الانترنت).

العرب 23.1% من مجموع فئة أعمار 0-4 أعوام، و 22.7% من فئة 5-14 عاماً، و 18.7% من أعمار 15-19. في المقابل، نسبتهم في الأجيال الأكبر سناً أقل من نسبتهم العامة في الدولة: 10.3% في الفئة من جيل 45-55، و 8.1% من فئة الأعمار 55-64، و فقط 6.5% من فئة الأعمار 65-75، و 3.6% من جيل 75 وما فوق.

تتناسب هذه المعطيات الرسمية مع نتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي العربي الأول، الذي أُعد في العام 2004، إذ أظهرت النتائج أن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يمتاز بكونه فتياً إلى مدى بعيد. فقد بلغت نسبة الأفراد العرب حتى الرابعة عشرة من العمر 41.1%، وارتفعت هذه النسبة إلى 56.7% لدى الفلسطينيين في منطقة الجنوب لتصل إلى 58.3% في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 36.4% في التجمعات السكنية الحضرية التي يربو عدد

سكانها على 15,000 نسمة.³ وفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية للعام 2005، بلغ متوسط العمر لدى السكان اليهود 32 عاماً، ولدى السكان العرب 20.1. ووصل معدل سنوات الحياة للرجال العرب 75 عاماً، ومعدل سنوات الحياة للنساء العربيات 78.7، مقابل 79.1 للرجال اليهود و 82.6 للنساء اليهوديات.

لهذه المعطيات علاقة بجوانب حياتية متعددة، من أبرزها معدل عدد أفراد العائلة العربية، وكثافة ذلك في بيوت الأسر العربية، والحاجة الماسة إلى بناء مساكن للأزواج الشابة، وهذا ما يؤكد علاقة هذه المميزات الديمغرافية بقضية الأرض والحاجة إلى تطوير البنى التحتية. كما أن لها إسقاطات مهمة على مجال التعليم وأسواق العمل، وعلى وجه الخصوص تنامي احتياجات السكان العرب

15,700 مهاجر جديد، مقابل 7,200 تركوا إسرائيل، و 67,200 من الازدياد الطبيعي. وتتناول الجداول التالية ميزات أساسية للفئات العمرية وتوزيعها لدى السكان العرب واليهود في دولة إسرائيل، بالإضافة إلى ميزات ديمغرافية أساسية للعائلات العربية واليهودية.

الجدول 1: توزيع السكان في إسرائيل حسب فئات العمر والقومية 2005

الأعمار	عدد السكان في الدولة (بالآلاف)	نسبة من المجموع %	يهود وآخرون* (بالآلاف)	نسبة الفئة العمرية من اليهود %	عرب (بالآلاف)	نسبة الفئة العمرية من العرب %	نسبة من المجموع في الفئة العمرية %
المجموع الكلي	6,930.1	100	5,571.5	100	1109.2	100	16
0-4	709.3	10.2	506.9	9.0	164.1	14.8	23.1
5-14	1,254.8	18.1	904.3	16.2	284.9	25.6	22.7
15-19	572.6	8.2	441.9	7.9	107.5	9.6	18.7
20-24	557.1	8.0	443.6	7.9	92.9	8.3	16.6
25-29	545.7	7.9	435.1	7.8	90.9	8.1	16.6
30-34	506.9	7.3	406.1	7.3	83	7.4	16.3
35-44	808.9	11.6	652.2	11.7	128.4	11.5	15.8
45-54	750.7	10.8	655.6	11.7	77.9	7.0	10.3
55-64	536.6	7.7	482.9	8.6	43.5	3.9	8.1
65-74	372.1	5.3	342.1	6.1	24.5	2.2	6.5
+75	315.4	4.5	300.7	5.4	11.6	1.0	3.6

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي للعام 2005، الجدول 2.10. * يشمل غير المصنّفين دينياً؛ وهم -في الأساس- مهاجرون من الاتحاد السوفيتي سابقاً، لا تعريف ديني لهم، لأنهم لا يستوفون شروط تعريف اليهود وفقاً للشرائع الدينية، إلا أننا ارتأينا من الصحيح إدراجهم مع السكان اليهود لأنهم في معظم الحالات منصهرون في الواقع الصهيوني المهيمن.

نلاحظ من الجدول 1 أن مجموعة السكان العرب تتشكل -في الأساس- من الأجيال الفتية، إذ إن 50% منهم هم تحت سن الـ 19، وتشكل فئة من هم حتى سن الـ 29 قرابة 66% من المجموع، و 7% من السكان العرب فقط هم فوق سن الـ 55. أما فئة من تحت سن الـ 19، فتشكل 33% من السكان اليهود و «الأخريين»، ومن فوق جيل الـ 55 قرابة الـ 20%. أضف إلى ذلك أن نسبة العرب في الأجيال الصغيرة -في المعدل العام- أعلى من نسبتهم من مجموع السكان، إذ يشكل السكان

3. للمزيد من المعطيات، تمكن مراجعة: الفلسطينيين في إسرائيل -المسح الاجتماعي الاقتصادي 2004، الذي أعدته جمعية الجليل -الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية ومدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في 2005.

معظمهم من الأجيال الفتية، وهو ما يترجم في عدد وحجم العائلات العربية. ويتضح من الجدول 2 أنّ العائلات الصغيرة (حتى فردين اثنين) تشكّل قرابة الـ 45% من العائلات اليهودية، في حين إنّها تشكّل من العائلات العربية 16.4% فقط. هذا بينما لا نجد فرقاً بين اليهود والعرب في ما يتعلّق بالعائلات المكوّنة من 3 إلى 5 أفراد، فهي تشكّل 47.4% من العائلات اليهودية و 48.2% من العائلات العربية. أمّا العائلات المكوّنة من 5 أفراد، فتصل نسبتها بين العائلات العربية إلى 19.2% مقابل 12.5% من العائلات اليهودية، وفي حالة العائلات المكوّنة من 6 أفراد وما يزيد نجد فجوة في نسبتها بين العائلات العربية واليهودية، إذ بلغت نسبتها لدى العائلات اليهودية 8.1% من مجموع العائلات، ولدى العائلات العربية قرابة الـ 36%. وتنعكس هذه المعطيات في معدّل الأفراد في العائلة، إذ بلغ لدى السكّان العرب 4.91 نفر في العائلة، و 3.11 لدى السكّان اليهود. كما ينعكس ذلك في الكثافة السكّانية في المنازل العربية، وفي مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الأساسية للعائلات.

ويوضّح الجدول التالي (الجدول 3) الفروق في كثافة الأفراد للغرفة الواحدة بين السكّان العرب واليهود، وهو ما يترك أثراً على الظروف السكنية للعائلات. تعيش معظم العائلات اليهودية (قرابة الـ 98%) بكثافة منخفضة بمقياس عدد الأفراد للغرفة الواحدة، إذ أنّه في 56.8% من العائلات اليهودية هناك غرفة لكل فرد، بينما تبلغ هذه النسبة لدى العائلات العربية 19.8% فقط. وفي 41.5% من العائلات اليهودية، هناك غرفة لكل فردين، مقارنة بـ 55.5% من العائلات العربية مع نفس الكثافة. أمّا الفروق الجوهرية بين المجموعتين، فنجدها في العائلات التي تعيش في منازل بكثافات عالية (2 - 2.99 أفراد في الغرفة و 3 أفراد فأكثر)، فنسبة العائلات اليهودية من هذه الفئة منخفضة جداً ولا تتعدّى الـ 2%، بينما تصل إلى قرابة الـ 25% لدى العائلات العربية. في العام 2005، بلغ معدّل الأفراد للغرفة الواحدة

إلى خدمات التعليم وإلى ضرورة توفير فرص عمل للمواطنين العرب، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي العام للسكّان العرب. وبعبارة أخرى، إنّ للتركيبة الديمغرافية أبعاداً متعدّدة تؤثر، في ما تؤثر، في أنماط السياسة المتّبعة تجاه السكّان العرب، وتتأثر بها في الآن ذاته.

لتوضيح بعض هذه الأبعاد، نلقي الضوء على عدد من المجالات الحياتية الأساسية للأقليات الفلسطينية العربية في إسرائيل، ابتداءً من مميّزات ديمغرافية للعائلات الفلسطينية، كالكثافة السكّانية، والمسكن، وجملة من المعطيات الأخرى ذات الدلالة.

المميّزات الديمغرافية وظروف حياة الأسر العربية في إسرائيل

الجدول 2: مميّزات ديمغرافية للعائلات العربية - العام 2005 (بالآلاف)

مجموع العائلات الكلي في إسرائيل	العائلات اليهودية (بالآلاف)	العائلات العربية (بالآلاف)	العائلات العربية من مجموع العائلات الكلي (%)
1968.3	1659.3	220	11.1
عدد الأنفار في العائلة	نسبة العائلات اليهودية وفقاً لحجم العائلة من المجموع (%)	نسبة العائلات العربية وفقاً لحجم العائلة من المجموع (%)	نسبة العائلات العربية من مجموع العائلات الكلي (%)
1	19.0	5.4	3.5
2	25.6	11.0	5.3
3	17.2	12.9	8.5
4	17.7	16.1	10.2
5	12.5	19.2	16.3
6	4.4	15.9	30.0
+7	3.7	19.8	36.8
معدّل عدد الأنفار	3.11	4.91	

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي للعام 2005، الجدول 5.1.

من مقارنة معطيات التوزيع السكّانية وفقاً للأجيال (الجدول 1) مع معطيات مميّزات العائلات العربية، نلاحظ انخفاض نسبة العائلات العربية من مجموع العائلات في الدولة (11% في العام 2005)، مقارنة بـ 16% هي نسبة العرب من مجموع السكّان. يُعزى هذا الفرق، في الأساس، إلى تركيبة الأجيال لدى السكّان العرب، حيث إنّ

النتائج أن 91.9% من الأسر الفلسطينية تمتلك البيوت التي تسكنها (في منطقة الوسط 82.6% فقط تمتلك بيوتها). وقد أظهرت النتائج أن 6.6% من الأسر الفلسطينية تسكن في بيوت مستأجرة، وترتفع نسبة الاستئجار في منطقة الوسط لتصل إلى 16.9%. أما من حيث نوعية المسكن، فنسبة الأسر الفلسطينية التي أفادت أنها تسكن في بيوت منفصلة (خاصة) هي 70.2%، ونسبة من يقطنون في شقق 25.2%. بيد أن نسبة السكن في الشقق تنخفض انخفاضاً حاداً في منطقة الجنوب (النقب)، إذ تبلغ هناك 3.9% فقط. وقد وصلت نسبة الأسر في الجنوب التي أفادت أنها تسكن في مساكن أخرى، كالخيام والبراكيات، إلى 24.1% (جمعية الجليل، 2005، ص. 97-98).

وبيّنت النتائج أيضاً أن 36.1% من المساكن التي يعيش فيها الفلسطينيون سكان إسرائيل تتراوح مساحتها بين 120 و 159 متراً مربعاً: 38.1% في منطقة الشمال؛ 33.9% في منطقة الوسط؛ 27.2% في منطقة الجنوب. وتبين أيضاً أن 11.6% من الأسر أفادت أنها قامت خلال السنوات العشر الماضية بإضافة أجزاء (نحو: غرفة/غرف نوم؛ مرحاض؛ شرفة؛ أو غيرها) إلى مسكنها.

يعاني الفلسطينيون في إسرائيل من نقص حاد في الأراضي بعامة، وفي تلك المخصصة للبناء خاصة، في ظل الحاجة الملحة لهذا المجتمع إلى وحدات سكنية. وسيؤدي تفاقم هذه المشكلة مع مرور الوقت إلى تحويلها إلى إحدى القضايا الأشد إلحاحاً وإثارة لقلق الأسر الفلسطينية في السنوات القادمة. وقد أظهرت المعطيات أن 60.6% من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها ستحتاج إلى وحدة سكنية واحدة على الأقل خلال السنوات العشر القادمة (في منطقة الجنوب تبلغ هذه النسبة 72.9%)، 43.7% منها لن تتمكن من بناء أية وحدة سكنية.⁴

يزداد هذا الوضع تعقيداً في التجمعات المتوسطة

لدى العائلات اليهودية 0.85 (أي أقل من فرد للغرفة الواحدة) ولدى العائلات العربية 1.42 فرد للغرفة الواحدة.

الجدول 3: الكثافة السكانية للعائلات للعام 2005.

الكثافة السكانية للعائلات (عدد الأفراد للغرفة الواحدة)	يهود (%)	عرب (%)
0.99	56.8	19.8
1-1.99	41.5	55.5
2-2.99	1.3	19.6
+3	0.4	5
معدل الأفراد في الغرفة	0.85 أفراد	1.42 أفراد

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي للعام 2006، الجدول 5.20.

وفي ما يتعلق بميزات المنازل العربية واليهودية من حيث عدد الغرف (الجدول 4)، نجد أن المنازل اليهودية الكبيرة، بمقياس عدد الغرف، تفوق المنازل العربية. وبيّن الجدول أنه في فئة المنازل ذات الغرف الأربع هناك أفضلية للمنازل العربية إذ بلغت نسبتها قرابة الـ 43% من المنازل العربية، مقابل 31% لدى العائلات اليهودية. أما عند الحديث عن فئة منازل ذات 4.5 غرفة وما فوق، فنجد أن نسبتها لدى العائلات اليهودية تزيد بكثير عن نسبتها لدى العائلات العربية، إذ بلغت 21.8% لدى اليهود مقابل 9.3% بين العرب. ويوضح الجدول معدل عدد الغرف للفرد الواحد، كاشفاً عن الأفضلية التي تتمتع بها العائلات اليهودية في هذا المعطى قياساً إلى العائلات العربية.

الجدول 4: بيوت اليهود والعرب في إسرائيل حسب عدد الغرف للعام 2005.

عدد الغرف في البيت	يهود (%)	عرب (%)
1	2.1	1.8
2	10.3	9.8
3	34.3	36.2
4	31.4	42.9
+4.5	21.8	9.3
معدل عدد الغرف للفرد الواحد	1.18	0.71

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي للعام 2006، الجدول 5.24.

وفقاً للمسح الاجتماعي الاقتصادي للعام 2004، الذي أُعد في مدى الكرمل وجمعية الجليل، بيّنت

4. حول استمرار هدم البيوت العربية والسياسات الحكومية الخاصة بالمواطنين العرب في النقب، راجع/ي: إمطانس شحادة، 2006، الفصل الثالث.

الدخل في الدولة. في العام 2004، بلغ معدّل الدخل الشهريّ غير الصافي للعائلة في إسرائيل قرابة الـ 13,000 شيكل جديد (ما يعادل \$ 3100) والدخل الصافي 10,702 من الشيكلات الجديدة (ما يعادل \$ 2500). وتشير المعطيات إلى أنّ معظم الأسر العربيّة تتمركز في أدنى درجات التقسيم العشريّ لسلمّ الدخل. أمّا في درجات سلمّ أعشار الدخل المرتفعة، فهناك غياب تامّ للأسر العربيّة (في العشريّين التاسع والعاشر لا وجود لعائلات عربيّة)، في حين أنّ الأسر العربيّة تشكّل 2.6% فقط من العُشر الثامن، و 3.2% من العُشر السابع، بينما هي تشكّل 41.1% من العُشر الأوّل (الأدنى) و 29.5% من العُشر الثاني.

الجدول 6: أسر ترأسها أجيرون، حسب التقسيم العشريّ لسلمّ الدخل الشهريّ الصافي - للعام 2004

الحدّ الأدنى	2	3	4	5	6	7	8	9	الحدّ الأعلى
عرب	41.1	29.5	17.9	10.4	8.4	5.1	3.2	2.6	0
يهود	55.9	66.1	74.7	81.8	85.5	88.4	92.6	95.0	97.9

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام 2005، الجدول 5.31.

ولتوضيح الدونيّة الاقتصاديّة للعائلات الفلسطينية في إسرائيل، نضيف معطيات حول مستويات دخل الأجيرين الفلسطينيين في إسرائيل، ومستويات دخل الأسر العربيّة.

الجدول 7: مستوى دخل العمّال الأجيرين (يهود وعرب من سكّان المدن) [بالشيكال الجديد] 2002-1992

العام	معدّل الدخل الشهريّ لأجير يهودي	معدّل الدخل الشهريّ لأجير عربي	نسبة دخل الأجير العربيّ من اليهودي
1992	3,528	2,633	74.0
1993	3,833	2,728	71.1
1994	4,392	2,917	66.4
1995	4,901	3,333	68.0
1996	5,319	3,769	70.1
1997	6,011	4,211	70.0
1998	6,431	4,444	69.1
1999	6,635	4,485	67.5
2000	7,297	4,777	65.4
2001	7,708	5,269	68.3
2002	7,702	5,295	68.7

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات مرحليّة: 120، 109، 187، 184، 158، 148، 129.

والكبرى، حيث تتفاقم المشكلة أكثر نتيجة لشحّ الأراضي، فتنعكس النتائج على هيئة أزمة سكن خانقة. وقد أشارت المعطيات إلى أنّ نحو 60% من الأسر التي تسكن في تجمّعات كبيرة (15,000 نسمة فأكثر) أفادت أنّها سوف تحتاج أربع وحدات سكنيّة خلال السنوات العشر القادمة ولن تتمكّن من بنائها - حسب تقديرها (جمعية الجليل، 2005).

إنّ عدم تمكّن الأسر العربيّة من بناء مساكن إضافيّة مسألة لا تتعلّق بشحّ الأراضي والمناطق المعدّة للبناء فقط، إذ إنّ الوضع الاقتصاديّ للعائلات العربيّة يحوّل كذلك دون تحقيق هذه الاحتياجات، بدرجات متفاوتة.

الوضع الاقتصاديّ للعائلات العربيّة

نستعرض في ما يلي أبرز المميّزات الاقتصاديّة للعائلات الفلسطينية في إسرائيل، ومن ثمّ نستعرض أبرز مميّزات المشاركة في أسواق العمل، بغية رصد منابع الدونيّة الاقتصاديّة للسكّان الفلسطينيين في إسرائيل.

الجدول 5: ميزات الأسر العربيّة المشاركة في سوق العمل في إسرائيل للعام 2006

مميزات الأسر العربيّة المشاركة في سوق العمل	%
أسر ترأسها أجيرون	72.1
أسر جميع أفرادها يعملون	10
أسر فيها أجير واحد	66.3
أسر فيها أجيران اثنان	26
أسر فيها 3 أجيرين وأكثر	7.7
أسر ترأسها عاطل عن العمل	22
أسر جميع أفرادها متقاعدون	5.2

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام 2006، الجدول 5.14 و 5.17.

يتّضح من المعطيات في الجدول 5 أنّ معظم العائلات العربيّة يترأسها ربّ عائلة يعمل (72.1%). في 10% من الأسر العربيّة يعمل جميع أفراد العائلة، في حين أنّه في معظم العائلات (66%) هناك أجير واحد فقط، ممّا يؤثّر على دخل الأسر العربيّة التي تقبع في أدنى درجات الترتيب الاقتصاديّ في الدولة، كما يتّضح من الجدول 6، الذي نستعرض فيه توزيعه الدخل وفقاً لأعشار

المردود المنخفض للعمال العرب، وترتبط بارتفاع احتمالات البطالة والإقالة والقذف خارج دائرة العمل لدى المواطن العربي أكثر مما يهدد مواطنًا يهوديًا تتوافر فيه المواصفات ذاتها. إضافة إلى ذلك، إنَّ الفرص المتاحة للمواطن العربي العاطل عن العمل للعودة إلى سوق العمل مجددًا، أو العثور على عمل، أقلَّ من فرص المواطن اليهودي (غزة وكوهن، 2001). يعكس هذا -في ما يعكس- محدودية فرص العمل في التجمعات السكنية العربية، وعدم استعداد أرباب العمل اليهود لتشغيل العرب، مما يؤثر بالضرورة على مستويات الفقر لدى العائلات العربية، التي تزيد عن المعدل العام في الدولة وتفق بثلاثة أضعاف مستويات الفقر لدى العائلات اليهودية.

تنعكس الفروق في معدلات الدخل بين السكّان العرب واليهود في المعطيات المتعلقة بمن يتلقون مخصّصات ضمان الدخل⁵ ومخصّصات البطالة، إذ توضح المعطيات النسب المرتفعة للسكّان العرب من متلقّي تلك المخصّصات.

الجدول 9: متلقو منحة مخصّصات ضمان الدخل في إسرائيل (1990-2001)

العام	المجموع	نسبة التغيير - قياسًا إلى العدد في السنة السابقة (%)	العرب	نسبة التغيير - قياسًا إلى العدد في السنة السابقة (%)	نسبة العرب من المجموع (%)
1992	30,820		6,479		21.0
1993	37,891	22.9	6,484	10.0	17.0
1994	67,941	79.0	8,483	30.0	12.0
1995	68,667	10.0	8,287	-0.3	12.0
1996	72,967	6.2	8,722	5.0	12.0
1997	75,955	4.1	9,321	7.0	12.0
1998	85,111	12.0	10,220	10.0	11.0
1999	93,765	10.1	12,131	18.0	13.0
2000	133,306		26,202		19.0
2001	147,549	10.6	30,045	15.0	20.0

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، استطلاعات بحسب تقسيمات مرحلية: 109, 120, 129, 148, 158, 184, 187.

يوضّح الجدول 7 الفرق في مستوى الدخل بين الأجير العربي والأجير اليهودي (في المدن) منذ العام 1992 حتى العام 2002. ونرى أنّه طوال هذه الفترة بلغ معدّل دخل الأجير العربي 70% من دخل الأجير اليهودي. إلّا أنّ هذه المعطيات لا تعكس الصورة بأكملها لعدّة أسباب، منها أنّ معدّل الاشتراك في قوى العمل ومعدّل المشغّلين اليهود أعلى من العرب، وأنّ عدد الأسر العربية ذات الأكثر من معيل هو أقلّ بكثير من العائلات اليهودية التي لها هذه الصفات، بالإضافة إلى كون الأسر العربية ذات معدّل أفراد أعلى من الأسر اليهودية على وجه العموم (باستثناء الأسر اليهودية المتديّنة). لذلك علينا إضافة مقارنة معدّل دخل العائلات العربية بدخل العائلات اليهودية، لتوضيح الهوة.

الجدول 8: معدّل الدخل الشهري للعائلات الأجيّرة (يهود وعرب)

العام	معدّل الدخل الشهري للعائلة العربية الأجيّرة	معدّل الدخل الشهري للعائلة اليهودية الأجيّرة	نسبة دخل العائلة العربية قياسًا إلى العائلة اليهودية %
1992	2,521	5,472	46.0
1993	2,829	5,867	48.2
1994	3,092	6,815	45.3
1995	3,769	7,781	48.4
1996	4,825	9,787	49.3
1997	5,330	10,863	49.0
1998	5,618	11,828	47.5
1999	5,619	12,194	46.0
2000	5,437	11,501	47.2
2001	6,337	12,736	49.7
2002	6,541	13,222	49.4

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، استطلاعات مرحلية: 109, 120, 129, 148, 158, 184, 187.

يُستدلّ من الجدول 8 أنّ المقارنة بين معدّلات دخل العائلات العربية واليهودية توفّر صورة أكثر دقة للواقع الاقتصادي من المقارنة بين معدّل الأجر فقط، إذ تظهر مقارنة دخل العائلات أنّ معدّل دخل العائلة العربية لم يكد يبلغ نصف معدّل دخل العائلة اليهودية في الفترة الممتدّة من العام 1992 حتى العام 2002. وتعكس هذه المعطيات، كذلك،

5. متلقو مخصّصات ضمان الدخل هم أفراد من عائلات لا تنجح في ضمان مستوى الدخل الأدنى المطلوب لمعاشها، بسبب البطالة لفترة طويلة، أو بسبب المرض، وكذلك المعيلات الوحيدات أو المسنّون. والمعيار الأساسي لتلقّي المخصّص هو القدرة على الاعتياش أو القدرة على المشاركة في سوق العمل.

الجدول 11: العرب المتلقون لرسوم البطالة (1990-2001)

العام	عدد العرب متلقي رسوم البطالة في المدن	نسبة متلقي رسوم البطالة في المدن (%)	عدد العرب متلقي رسوم البطالة في القرى (أقل من 2000 نسمة)	نسبة متلقي البطالة في القرى (%)
1992	4,861	8	296	8
1993	6,417	8.2	318	6.6
1994	3,005	5	177	5
1995	3,312	5.5	214	6.2
1996	4,245	6.6	198	5.3
1997	5,299	6.8	213	5.0
1998	9,164	9.9	404	7.3
1999	11,332	12.5	409	7.7
2000	11,528	10.7	452	7.4
2001	12,831	14	650	10.3

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، استطلاعات بحسب تقسيمات مرحلية: 187, 184, 158, 148, 129, 120, 109.

يمكننا أن نلاحظ أنه في شقِّ مخصّصات البطالة ارتفع عدد العرب الحاصلين على هذه المخصّصات من 5,157 متلقياً لهذه المخصّصات في العام 1996 إلى 13,481 في العام 2002، أي بارتفاع مقدار نسبته 261%.

يبين دمج هذه المعطيات مع معطيات البطالة والمشاركة في قوى العمل - والذي سيفصل لاحقاً - أنه بين الأعوام 1992-1996 كان هناك ارتفاع في عدد العائلات العربية التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدخل، رغم الانخفاض في مستويات البطالة والارتفاع في مستوى المشاركة في قوى العمل، في أوساط المجتمع العربي. منذ عام 1997، مع تصعيد أزمة الفقر وارتفاع عدد العائلات الحاصلة على مخصّصات ضمان الدخل، ارتفع - في المقابل - مستوى البطالة وانخفض مستوى المشاركة في قوى العمل في أوساط أبناء الأقلية، وهو ما يدل على تفاقم الأزمة.

الجدول 10: توزيعة متلقي منحة مخصّصات ضمان الدخل من العرب وفقاً لنوع البلدة (1990-2001)

العام	عدد متلقي ضمان الدخل العرب في المدن	نسبة العرب متلقي المخصّصات في المدن (%)	عدد متلقي ضمان الدخل العرب في القرى (أقل من 2000 نسمة)	نسبة العرب متلقي المخصّصات في القرى (%)
1992	6,149	20	330	11.5
1993	6,149	17.5	335	11.8
1994	8,099	12.6	384	15.0
1995	7,903	12.2	384	15.8
1996	8,336	12.0	386	21.2
1997	8,967	12.0	354	22.7
1998	9,856	12.1	364	23.3
1999	11,660	13.3	471	28.4
2000	25,477	19.7	725	30.6
2001	29,156	20.4	889	32.5

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، استطلاعات بحسب تقسيمات مرحلية: 187, 184, 158, 148, 129, 120, 109.

من معطيات الجدولين 9 و 10، نلاحظ أنّ ثمة ارتفاعاً متواصلاً في أوساط العائلات العربية التي تستحقّ مخصّصات ضمان الدخل منذ مستهلّ التسعينيات حتى سنوات الألفين: من 6,479 عائلة عربية حصلت على ضمان الدخل في عام 1990 إلى 30,045 عام 2001.

بالإضافة إلى مخصّصات ضمان الدخل، هناك مخصّصات أخرى هي مخصّصات البطالة للعاطلين عن العمل، وهي تُعتبر ضمناً يدفعه كلّ أجير عبر الراتب، ومعدّة لضمان الدخل للعامل في فترة البطالة، إلى حين اندماجه مجدداً في العمل. لذا، إنّ هذا المخصّص مشروط بمعايير تجميع فترة العمل التي ستزكّي العاطل لتلقّي رسوم البطالة، ومحدّدة بالزمن، والمقصود أنّ المخصّص المعطى محدّد بعدد الأشهر فقط (وهي معايير تدهورت في السنوات الأخيرة). هذه الفروق بين نوعي المخصّصات قد تفسّر الاختلاف في عدد الأفراد مستحقّي هذه المخصّصات من أوساط مجموعة الأقلية العربية.

● نسبة الفقر في أوساط الأقلية العربية تفوق نسبتها لدى السكان اليهود، سواء أُجري الحساب وفق الدخل الإجمالي (وهو ما يعكس الفروق الأساسية في مستوى دخل الأسر)، أم وفق الدخل الصافي. تشير هذه الحقيقة إلى عمق الفقر وتجدّره في صفوف الأقلية العربية، على امتداد الفترة كلّها.

● تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب. فغالبيتها العائلات التي عاشت دون خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجمالي، في أوساط المجتمع اليهودي، نجحت في الخروج منه بعد قبضها مدفوعات التحويلات، ووصلت نسبتها (أي العائلات الفقيرة) إلى ما يقارب الـ 15%. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر لدى الأسر العربية في العام 2005، بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصّصات، من 58.6% إلى 52.1%.

● تشير المعطيات إلى غياب العلاقة بين معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية، وبين النمو الاقتصادي في الدولة. فعلى مدار الفترة الممتدة بين العامين 1990 و 2004، كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي إيجابياً -على الأغلب-، ممّا يشير إلى غياب العلاقة بين معدّل الفقر ومستويات النمو في إسرائيل. فقد كانت نسبة النمو في الأعوام 1992، 1994، 1995، 1996، على سبيل المثال، مرتفعة (نحو 7%)، لكن لم يكن هناك أيّ انخفاض تقريباً في نسبة الفقر وفق مقياس الدخل الإجمالي. يعني هذا أنّ الشريحة السكانية الفقيرة لا تستفيد من تحسّن النشاط الاقتصادي إذ إنّه غير مرتبط بهذا النشاط. فالجمهور الذي لا يشارك في سوق العمل بنسب عالية، كالجمهور العربي، لا يستفيد من أيّ نمو اقتصادي. في فترات النمو والازدهار، انحسرت رقعة الفقر لدى المواطنين العرب (أو اتّسعت) بفعل تدخل الدولة (عبر المخصّصات)، ولم يكن الأمر نتيجة لمعالجة المشاكل والعوامل الأساسية.

الفقر في الوسط العربي

الفقر في الوسط العربي متجدّر أكثر ممّا في أية شريحة أو فئة أخرى من فئات الدولة. وضائقة الفقر لدى العائلات العربية قائمة في جميع أنماط العائلات، وهي ليست ناجمة عن كبر العائلة وعدد أفرادها فحسب. تعيش نحو 50% من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكّل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل. وقد ازداد معدّل حالات الفقر في أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف، منذ مطلع التسعينيات، قياساً إلى هذا المعدّل للعائلات اليهودية. تشكّل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة.

الجدول 12: معدّل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (1990-2005)

العام	يهود		عرب	
	معدّل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب المباشرة (%)	معدّل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة (%)	معدّل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب المباشرة (%)	معدّل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة (%)
1990	33.5	13.2	47.2	34.5
1992	33.8	16	49.8	39.0
1994	33.1	16.8	51.9	38.5
1996	32.7	14.4	46.3	28.3
1998	31.3	13.5	52.8	37.6
2001	31.6	14.7	54.7	41.3
2002	30.0	14.8	55.6	44.7
2003	30.5	14.9	56.9	48.4
2004	30.3	15.9	57.5	49.9
2005	29.8	15.9	58.6	52.1

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة 2001، 2002، 2004، 2005.

يوضّح الجدول «12» معدّل الفقر في صفوف الأسر العربية واليهودية في الدولة منذ مطلع التسعينيات حتّى العام 2005. وتدلّ المعطيات على وجود فروق جوهرية بين المجموعتين.

● منذ مطلع التسعينيات، هناك اتّجاه عام في ارتفاع معدّل الفقر في أوساط الأسر العربية، سواءً أقيست وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي؛ وهذا ما يفسّر ارتفاع عدد العائلات العربية التي تحصل على مخصّصات ضمان الدخل.

(2002) بنسبة 45% (من 30% قبل تدخل الدولة، إلى نحو 18%-19% بعد دفع هذه المخصصات).

وَفَقًا لتقرير مركز مساواة للعام 2004، وبناء على معطيات مؤسسة التأمين الوطني، إنَّ عدد الأطفال العرب الذين عاشوا تحت خطَّ الفقر بلغ 322,300 طفل في العام 2003، شكَّلوا 57.5% من مجمل عدد الأطفال (فارس، 2004 ص، 9). بيدَ أنَّ مُعدَّ التقرير يقول إنَّ تقدير المركز لعدد الأطفال العرب الفقراء في العامين 2002 و 2003 أكبر من المعطيات التي أشارت إليها مؤسسة التأمين الوطني. ويقدر أنَّه في العام 2003 كان هناك نحو 382,000 طفل عربي فقير، مقابل 358,000 في العام 2002، أي بارتفاع يقارب 24 ألفاً في عدد الأطفال الفقراء.

يُستنتج من المعطيات الواردة في هذا القسم أنَّه لم يكن هناك أيَّ علاج جذريّ لمناخ الفقر، ولا للنواقص الأساسية التي تؤدي إلى الفقر وفق مقياس الدخل الإجماليّ (الذي يعكس بصورة موثوقة مستوى المعيشة وفق الدخل من العمل). لم تُمنح الأقلية العربية أية إمكانيات لزيادة وتعزيز الآليات الداخلية لمواجهة هذه الظروف. وفي غياب علاج أساسي لمصادر الفقر، من شأن الوضع أن يتدهور بسرعة إذا سنَّت تشريعات اقتصادية إضافية تضيق الخناق على الشرائح الفقيرة. والدليل على ذلك أنَّنا نشهد في السنوات الأخيرة تراجعاً في كلِّ ما يتعلّق بسياسة مخصّصات الرفاه الاجتماعيّ ومُجمَل المخصّصات التي تدفعها الدولة بعامّة، وتلك المدفوعة للوسط العربيّ بخاصّة. يتجلّى هذا التدهور في الارتفاع المستمرّ والمتزايد في نسبة الفقر في السنوات الأخيرة، بعد تطبيق جميع التقليصات والمعايير المشدّدة الجديدة بخصوص شروط واستحقاقات الحصول على مخصّصات التأمين الوطنيّ.

العمل والبطالة وتأثيرهما على الفقر

يتناول القسم التالي الصعوبات الأساسية الناتجة عن قلة فرص العمل، التي تواجه المواطنين العرب

● لا يشكّل العمل، في أوساط الأقلية العربيّة، صمّامَ أمان من الفقر. فكثير من العائلات التي يعمل فيها ربّ الأسرة تعيش دون خطّ الفقر، وذلك، في الأساس، لأنّ الجمهور العربيّ في إسرائيل يحتلّ المراتب الدنيا في سلم الفروع الاقتصادية، وفي المهن المزاولة، وفي مستوى الأجور، وعدم المساواة في فرص العمل. ورغم التحسّن المنهجيّ والملاحظ الذي طرأ على المستوى التعليمي لدى القوى العاملة العربيّة، لا زال التمييز في فرص العمل قائماً؛ إذ ليس في مقدور العرب، حتّى اليوم، استنفاد كلِّ مهاراتهم في سوق العمل في إسرائيل، ولا تزال غالبية قوّة العمل العربيّة في إسرائيل تتركّز في الفروع الاقتصادية والمهن المتدنية الأجور.

الجدول 13: نسبة الفقر في أوساط الاطفال العرب

العام	نسبة الفقر قبل دفع مخصّصات الدولة (%)	نسبة الفقر بعد دفع مخصّصات الدولة والضرائب (%)	نسبة الانخفاض (%)
1990	60.1	53.5	11.0
1992	51.9	45.1	13.1
1994	58.4	42.9	26.5
1996	50.6	32.6	35.6
1998	62.9	42.7	32.1
2000	66.0	50.0	24.2
2001	68.0	52.1	23.3
2002	70.0	54.4	22.2

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة 2005، 2001، 2002، 2004، وتقرير المجلس لسلامة الطفل 2003.

يبلغ معدّل الفقر في أوساط الاطفال العرب ضعفيّ معدّله لدى الاطفال اليهود. ارتفع معدّل الفقر في صفوف الاطفال العرب، قبل دفع مخصّصات الدولة والضرائب، في مطلع التسعينيات من 60% إلى 70% في سنوات الألفين. وبلغ معدّل الفقر بين أوساط الاطفال العرب، بعد دفع مخصّصات الدولة والضرائب في سنوات الألفين، ما يربو على 50%. تدخل الدولة عبر دفع المخصّصات المختلفة والضرائب حقّض معدّل الفقر في أوساط الاطفال العرب عام 2002 بـ 30% فقط. من جهة أخرى، تشير المعطيات إلى أنّ تدخل الدولة أدّى في أوساط الاطفال اليهود، عبر دفع المخصّصات المختلفة، إلى خفض معدّل الفقر في العام ذاته

من خلال ارتفاع مستوى البطالة من 10.7% في العام 1992 و 8% في العام 1996، إلى 13.7% في العام 2002 و 11.3% في العام 2005، وهبوط مستوى المشاركة في قوى العمل من 45% في العام 1996 إلى 38.6% في العام 2005؛ بينما بلغت نسبة البطالة لدى السكّان اليهود 8.7% في العام 2005، مقابل 10.2% في العام 2002 و 7.8% في العام 1996، وارتفعت نسبة المشاركة في قوى العمل باستمرار، من 52% في العام 1992 إلى 58.2% في العام 2005.

يوضّح الجدول التالي توزيعة المستخدمين حسب الفروع الاقتصادية، مبيّناً الفروق بين العرب واليهود.

الجدول 15: توزيعة المستخدمين من اليهود والعرب حسب الفروع الاقتصادية (بالنسب المئوية) للسنتين 1990 و 2005.

2005		1990		الفرع الاقتصادي
يهود 100%	عرب 100%	يهود 100%	عرب 100%	
1.8	3.6	3.9	6.3	الزراعة
15.5	14.5	21.7	22.1	الصناعة
3.4	18.0	3.3	18.6	البناء والبنى التحتية
13.3	16.6	15.0	8.0	التجارة بالجملة والتفصيلات
4.4	5.6	13	6	خدمات الضيافة والماكولات
6.6	6.8	0	-	المواصلات والتخزين والاتصالات
3.7	1.0	3.0	1.0	المصارف والتأمين ومؤسسات مالية أخرى
14.5	6.8			الخدمات المهنية - التجارية
5.1	2.7	31	19.5	سلك الإدارة العامة
13.0	12.1	-	-	التربية والتعليم*
11.2	7.0	-	-	الخدمات الصحية*
4.9	3.4	7.3	8.4	الخدمات الجماهيرية
0.9	0.4	1.2	0.3	الكهرباء والماء

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي 2006، الجدول 12.18. * تشمل معطيات الإدارة العامة في العام 1990 فروع التربية والتعليم والخدمات الصحية.

يجسّد الجدول 15 التمثيل الفاضل للجمهور العربيّ في الفروع الاقتصادية التقليدية، وتلك التي بدأ

في إسرائيل، وهي تؤثّر تأثيراً مباشراً على حالتهم الاقتصادية وتضاعف احتمالات الفقر لديهم.⁶

شهد مطلع التسعينيات ارتفاعاً حاداً في تجنيد الاقتصاد المركزي (اليهودي) للعمال العرب، وذلك استجابة للإقبال المتزايد على المنتوجات والخدمات، إذ إن الانتعاش الاقتصادي، الذي نجم آنذاك عن التمويل العالمي للعملية السلمية في المنطقة، وجزءاً من موجة الهجرة اليهودية الكبرى في التسعينيات، هذا الانتعاش ولّد حاجة إلى تشغيل عمال في فروع اقتصادية محدّدة (كالبناء والصناعات التقليدية) بكلفة منخفضة. تمخّص ذلك عن حالة من الانفراج في صعوبات التشغيل (هبوط في مستوى البطالة، وارتفاع في مستوى الانخراط الفعلي في قوة العمل). بيد أنّ الحال تغير في منتصف التسعينيات، إذ بدأت هذه الحاجة تتضاءل، وطرأت تغييرات في الاقتصاد وسوق العمل الإسرائيليّين. وكان المواطنون العرب أول من دفع الثمن، من خلال تفاقم البطالة والنزح من سوق العمل وعدم تطوّر الاقتصاد العربيّ المحليّ.

يوضّح الجدول التالي (14) حجم العمالة العربية في سوق العمل المركزي-اليهودي والتغيرات التي حصلت منذ مطلع التسعينيات، لا سيّما الانخفاض المستمرّ منذ العام 1997.

الجدول 14: نسبة العمال العرب في أسواق العمل اليهودية من مجموع المشاركين العرب في سوق العمل للسنوات 1990-2002

العام	1990	1992	1994	1995	1997	1999	2000	2001	2002
النسبة	49.9	48.3	49.9	50.8	51.1	46.3	45.6	45.4	43.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة (2004)، مسح القوى العاملة 2002، الجدول 2.43

تشير معطيات البطالة والمشاركة في السوق إلى التدهور المتواصل منذ التسعينيات حتّى يومنا هذا،

6. المعطيات الواردة في هذا الفصل مستمّدة من المعطيات المتوافرة في كتاب «مسح القوى البشرية في دولة إسرائيل» للعامين 2003 و 2004، والتي تتناول الأرقام المفصّلة والمحيّنة الأخيرة في هذا المضمّن (المعطيات المتوافرة في مسح القوى البشرية 2004 تتطرّق إلى معطيات العام 2002)، ومن الفصل الثاني عشر من كتاب الإحصاء للعام 2005. وابتغاء تقديم صورة وافية للقارئ، كان لا بدّ لنا من التطرّق، في بعض البنود، إلى معطيات السنوات السابقة، لما ينطوي عليه ذلك من أهميّة لتوضيح المعطيات الحالية.

وتشير المعطيات إلى ازدياد في وزن سلك الإدارة العامة في التشغيل داخل المجتمع العربي. وتتركز هذه الظاهرة في المهن الخدماتية والمهن الحرة في السوق المحليّة، نحو: الطب؛ المحاماة؛ المحاسبة؛ الهندسة؛ المهن الأكاديمية الحرة.

ويوضّح الجدول 16 هذه الأتعاءات، من خلال المقارنة بين التقسيم حسب المهن للمجموعتين السكانيّتين العربيّة واليهوديّة، ويجسّد الأتعاءات المتعلّقة بتهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتّى في الفروع الاقتصادية التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغل العرب أسفل السلم من حيث المكانة التشغيلية والمهنية.

الجدول 16: توزيع المستخدمين حسب المهنة - يهود وعرب للعام 2005 (بالنسبة المئوية)

المهنة	يهود	عرب
	100	100
مهن أكاديمية	15.2	8.4
أصحاب المهن الحرة والمهن التقنية	16.1	10.0
مديرون	6.5	1.9
عمّال الأعمال المكتبيّة	17.8	7.3
وكلاء وموظفو مبيعات وعمّال خدمات	21.0	16.3
عمّال مهنيّون في الزراعة	1.4	2.1
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	14.8	40.2
عمّال غير مهنيّين	7.4	12.9

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي، 2006.

طالت التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل في الدولة جميع شرائح الجمهور العربي، لكن بدرجات متفاوتة تختلف وفقاً للجنس والسنّ والمستوى الدراسي (الذي رغم تحسنه لم يكن في وسعه إنقاذ الكثير من المستخدمين).

تتشكّل القوى العاملة العربيّة، في الأساس، من أبناء الأعمار 18-44، الذين شكّلوا نحو 84% من مجمل القوى العاملة في العام 1990 والعام 2002. تختلف هذه التركيبة عن تركيبة القوى العاملة في الدولة بعامة. وتحمل التغيّرات في مستوى المشاركة حسب السنّ دلالات كبيرة بمفاهيم

وزنها التشغيلي يتناقص عبر السنين (من مجموع المستخدمين في الدولة)، وبخاصّة فروع الزراعة والبناء والصناعة؛ فقد ساهم الطلب المتزايد لقوى عاملة متعلّمة، واندماج المهاجرين، واستيراد قوى عاملة رخيصة، ساهم في إقصاء العرب عن هذه الفروع، فانخفض تمثيلهم في فرع الزراعة، على سبيل المثال لا الحصر، بين الأعوام 1990-2005 بنحو 50%. يعكس هذا الانخفاض كذلك عملية تصفية الزراعة العربيّة المحليّة، والنقص المتزايد في الأراضي الزراعيّة العربيّة، بسبب عمليات المصادرة المتواصلة، والنقص في الاستثمارات وفي التطور التكنولوجي. في فرع البناء، نلاحظ استمرار التمثيل الزائد للعرب في هذا الفرع (مقارنة مع نسبة التمثيل الكلي للعرب من بين المشاركين في سوق العمل والذي يبلغ قرابة 12%).

بين الأعوام 1990-2005، تقلص تشغيل العمّال العرب في فرع الصناعة بـ 30%. ويجسّد التقسيم إلى صناعات حديثة وقديمة (الـ high tech مقابل الـ low tech) دونية المستخدمين العرب في مجال الصناعة؛ إذ لا زال للمستخدمين العرب تمثيل فائض في فروع الصناعة التقليدية القديمة (يشكّلون قرابة 30%)، ولا زال تمثيلهم ضئيلاً في فروع الصناعة التكنولوجية الحديثة (5% فقط من مجموع المستخدمين). كما تنعكس هذه الدونية جيّداً في تقسيم المستخدمين حسب المهن، إذ يلاحظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيلية المتدنية - كما سنبيّن لاحقاً.

من هذه المعطيات، تبرز نزعة إضافية هي انتقال الجمهور العربي نحو المهن الأخرى (نحو: التجارة؛ الخدمات الماليّة؛ الخدمات الفردية؛ وغيرها). يعمل أبناء الأقلية العربيّة، أكثر ما يعملون، في السوق الهامشيّة وفي الأعمال الثانويّة وغير المهنيّة، ويُدفعون، بالتالي، إلى أسفل سلم التشغيل في السوق المركزيّة. في المقابل، يُفترض أن توفّر لهم السوق المحليّة العربيّة بديلاً تشغيلياً، تتوافر لهم فيه فرص تشغيلية تغيب عنها المنافسة مع مجموعة الأغلبية، وتخلو - بالتالي - من مظاهر التمييز، وبخاصّة في مجال الخدمات والسلطات المحليّة.

ثمة معطى آخر يُظهر حدة هبوط المشاركة في قوى العمل، يتمثل في الخروج شبه التام لمن كانوا عام 1990 في سنّ الـ 55-64، حيث بلغ مستوى مشاركتهم آنذاك 28% وبقي منهم في سوق العمل عام 2005 (عندما بلغوا الـ 65 فما فوق) نسبة ضئيلة جدًا.

يشير الانخفاض الكبير في مستوى المشاركة في سوق العمل، والارتفاع المتواصل في البطالة، إلى صعوبة اندماج السكّان العرب في سوق العمل المركزي، وإلى حالة الإشباع التي تعيشها السوق المحليّة. يتفاقم هذا المسّ بسبب المستوى التعليمي المنخفض لقوى العمل، الذي نتج، إلى حدّ بعيد، عن رغبة مؤسّسات الدولة في الحفاظ على دونيّة الأقلّيّة العربيّة، ومن خلال جهاز التعليم الذي تتحكّم به الاعتبارات السياسيّة لا المهنيّة،⁷ والذي لا يناسب الاحتياجات العصريّة لسوق العمل. يرسّخ هذا الجهاز الفجوات القائمة، ويُبقي الجمهور العربيّ عرضةً للتضرّر في سوق العمل أيضًا.

لا توفّر التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل منذ التسعينيات، وبصورة أبرز، منذ مطلع الألفية الثالثة، الكثير من الفرص أمام ذوي المستوى العلميّ المتدنّي. ويشير تقسيم المستخدمين عامّةً في إسرائيل حسب المستوى العلميّ إلى أنّ حصّة الذين أكملوا 13 سنة دراسيّة وما فوق بلغت أكثر من 50% من قوّة العمل في العام 2005، بينما قاربت الـ 30% في العام 1990. ووصلت نسبة الذين أنهوا 10-13 سنة دراسيّة إلى 20% من قوّة العمل في العام 2005، وإلى 30% من قوّة العمل في العام 1990. ولم يطرأ تغيير ملموس في حصّة الذين أنهوا 11-12 سنة دراسيّة.

أمّا بخصوص العرب، فبالرغم من بعض التحسّن في تركيبة القوّة العربيّة العاملة، لا تزال هذه التركيبة بعيدة عن سدّ الفجوة. ففي العام 1990، كانت نسبة الذين أكملوا تسع سنوات دراسيّة 42% من مجموع القوّة العربيّة العاملة. تراجعت هذه

القدرة على الاندماج في سوق العمل. يوضّح الجدول 17 المشاكل التي يواجهها كبار السنّ في مواصلة المشاركة في سوق العمل، والصعوبات التي يواجهها صغار السنّ في الانضمام إليها.

الجدول 17: المشاركة في قوّة العمل للعرب من مجموع قوّة العمل حسب السنّ (بالنسبة المئوية) للسنوات 1990, 2001, 2005.

السن	1990	2001	2005
17-15	9.7	3.8	3.8
24-18	44.6	40.2	35.4
34-25	54.5	54.1	55.4
44-35	50.8	51.4	53.7
54-45	41.3	39.5	42.4
64-55	28.8	22.3	20.0
+65	2.6	2.7	2.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة. مسح القوى البشريّة، 1992, 2001, 2005.

الاستنتاج الأوّل الذي يُستخلص، من مقارنة معطيات المشاركة في قوّة العمل حسب السنّ، بين المواطنين العرب في الأعوام 1990 – 2005 (الجدول 17)، هو هبوط نسبة المشاركة مع مرور الزمن والتقدّم في السنّ من فئة عمريّة إلى أخرى، أو بقاء النسبة على مستواها المنخفض أصلاً. وبإمكان عمليّة فحص مفصّلة على مدى الفترة توضيح حدة الضرر.

كانت الفئة العمريّة 45-54 في العام 1990 الأكثر تضرّرًا، حيث كان مستوى المشاركة لديها 41.3%، وهبط مستوى مشاركتها، بعد مرور عشرة أعوام، إلى النصف (22.3% في العام 2001، وإلى 20% في العام 2005). هنالك انخفاض ملموس في نسبة المشاركة لدى الفئة العمريّة التي تراوحت أعمار أفرادها في العام 1990 بين 34 و 44 عامًا. فبينما بلغ مستوى المشاركة في صفوفها 50.8%، هبطت هذه النسبة إلى 20% بعد مرور أكثر من عشر سنوات بقليل، عندما تقدّمت سنّ العمّال الذين شكّلوا هذه الفئة العمريّة قبل 10 سنوات.

7. انظروا مقالة د. خالد أبو عصبية عن التعليم العربي، ضمن ملاحق وثيقة حيفا، على موقع مدى الكرمل.

للحفاظ على الوضع القائم، وبالأساس في مجال تطوير القدرات الشخصية للمواطنين العرب، بواسطة السيطرة على جهاز التعليم، وبواسطة الحفاظ على موانع التطوير الاقتصادي في الاقتصاد العربي - كالصناعة والزراعة.

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي الشركات الحكومية

ما زال القطاع العام - الخدمات الحكومية - في إسرائيل يُعدّ من أكبر المشغلين في الدولة وينتج قرابة الـ 50% من الناتج المحلي العام. بالإضافة إلى البعد الاقتصادي التشغيلي لهذا القطاع وكونه مصدر عمل للأكاديميين ولذوي الثقافات العلمية العالية، فإنّ له أيضاً أهميّة في مجال إقرار السياسات العامة المنتهجة وتحديد سلّم الأولويات في الدولة. هذا يعني أنّ لعمليّة إقصاء الموظّفين العرب من القطاع العام والوزارات الحكوميّة عدّة أبعاد اقتصادية وسياسيّة تحدّ من قدرتهم على التأثير.

في هذا القسم، نورد أبرز سمات تشغيل العرب في المؤسسات الحكومية والشركات الحكومية، معتمدين - في الأساس - على تقارير مركز سيكوي للأعوام 2004-2006، وعلى معطيات من مركز مساواة (فارس، 2006).

لطالما تعهّدت دولة إسرائيل بالعمل من أجل توفير أماكن عمل لأبناء وبنات المجتمع العربيّ في أعلى المستويات في سلك الخدمة الرسميّة والجماهيريّة، إضافة إلى تعهّدها بدراسة المشاكل التي يعاني منها المواطنون العرب، بغية العمل على إيجاد الحلول الملائمة. تشكّل هذه الوعود المقطوعة بعضاً من الخطوط الأساسيّة لحكومات إسرائيل الأخيرة (حيدر، 2005). وقد سنّ الكنيست الإسرائيليّ، منذ العام 2000، قانونين يهدفان إلى تعزيز تمثيل المواطنين العرب في الوظائف الحكومية، وفي مجالس إدارة الشركات الحكوميّة. ولكن بالرغم من سنّ تلك القوانين، ما زال تمثيل المواطنين العرب دون المستوى اللائق والعاقل، وخاصّة في الوظائف ذات المكانة والمراكز المتقدّمة.

يُلزم القانون الذي صودق عليه في العام 2000

النسبة في العام 2005 إلى 18%. ووصلت نسبة الذين أكملوا 13 سنة تعليميّة وما فوق، في العام 2005، إلى 29%، في حين اقتصرت هذه النسبة على 14% من قوّة العمل في العام 1990. تمرّكز الجزء الأكبر من قوّة العمل العربيّة، في العام 2005، في الشريحة ذات الـ 9-12 سنة دراسيّة.

رغم هذا التحسّن، ورغم عامل الارتباط الإيجابي بين مستوى الدراسة ومستوى المشاركة في قوّة العمل، تشير المعطيات أنّ نسبة المشاركة انخفضت في جميع مستويات الثقافة التعليميّة في الأعوام 1990-2005، وطال الضرر في التشغيل جميع شرائح المجتمع العربيّ، ولم يقتصر على ذوي المستوى العلميّ المتدنيّ. لكن مستويات المشاركة لدى أصحاب الثقافة الأكاديميّة كانت أعلى من غيرها من الفئات. من هنا، يمكننا الاستنتاج أنّ للعوامل الماكرو-اقتصاديّة وللعوامل البنيويّة تأثيراً عميقاً على احتمالات الخروج من سوق العمل، يفوق تأثير الموصفات الفرديّة.

الجدول 18: نسب مستويات المشاركة حسب المستوى العلميّ - لدى العرب (بالنسبة المئوية) للسنوات 1990, 2001, 2005.

سنوات الدراسة	1990	2002	2005
0-4	14.2	8.1	9.6
5-8	46.1	32.8	32.2
9-12	43.0	40.3	39.3
13-15	54.8	48.9	46.7
+16	80.1	77.8	75.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة، 1992, 2001, 2002, 2006.

تؤكد تركيبة المستخدمين حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن الفجوات القائمة بين المجتمعين اليهوديّ والعربيّ. ولم تغرّ فترة النموّ والازدهار الاقتصاديّين الكثير من مميّزات قوّة العمل، بل إنّ العكس هو صحيح؛ فقد أبقّت على تدنيّ مكانة الرجال العرب، وحافظت على تبعيّة السوق الهامشيّة لاحتياجات السوق المركزيّة، وهو ما أبقاهم في مكانة متدنيّة أمام التحوّلات التي يجتازها الاقتصاد الإسرائيليّ، فاقدن القدرة على الانتقال بين الفروع أو داخلها. وتتفاقم هذه الضائقة بسبب غياب تعامل جدّيّ وجذريّ من قبل السياسات الحكوميّة، بل يمكن الادّعاء أنّ هذه السياسات تعمل

تضمّن تمثيلاً ملائماً للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي مجالس إدارة الشركات الحكومية.

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة:

يتّضح من التقرير «تقرير تلخيصي» دمج العرب والدروز في سلك خدمة الدولة في العام 2002، الذي قامت مأمورية خدمة الدولة بتحضيره، أنّه في العام 2002 كان عدد الموظّفين غير اليهود (غالبيتهم الساحقة من العرب) في الوظائف الحكومية 3,440 موظّفاً، من أصل 56,362 موظّفاً وعمالاً. يشكّل هؤلاء 6.1% من مجموع العاملين.¹¹ وفي تقرير العام 2004 (الذي نشر في أيلول 2005)، تبين أنّ عدد هؤلاء الموظّفين بلغ 3,154 موظّفاً من أصل 56,914، أي نسبة 5.5%. ويشمل هذا العدد موظّفي الوزارات الحكومية نفسها، ولا يشمل موظّفي الشركات الحكومية والعاملين في سلك التعليم في وزارة التربية والتعليم وعاملي خدمة التشغيل وعاملي مؤسسة التأمين الوطني وعاملي السلطات الحكومية المختلفة. ويبيّن الجدول التالي التغيّرات في عدد الموظّفين العرب في الوظائف الحكومية منذ مطلع التسعينيات حتّى العام 2004، ويوضّح استمرار التمثيل الناقص للعرب بالرغم من تعهّات الحكومات المتعاقبة.

الجدول 19: توزيع العاملين العرب (بأرقام مطلقة وبالنسب المئوية)

العام	المجموع الكليّ لمستخدمي الدولة	المستخدمون العرب	نسبة العاملين العرب من المجموع (%)
1992	53,549	1,117	2.1
1995	56,183	1,997	3.5
1998	57,580	2,537	4.0
1999	58,115	2,818	4.4
2001	55,886	3,176	5.7
2002	56,362	3,440	6.1
2003	50,382	2,798	5.5
2004	56,914	3,154	5.5

المصدر: ماركوبيتش (2004).

الحكومة بتقوية التمثيل الملائم للعاملين العرب في الوظائف الحكومية، في كلّ المستويات والمجالات المهنية، وفي كلّ الوزارات والوحدات التابعة لها.⁸ ويُرغم هذا القانون جميع الوزارات الحكومية والوحدات الملحقة ومأمورية خدمة الدولة على اتّخاذ الخطوات المطلوبة وتبعاً لحيثيات الواقع، بغية تحقيق وتشجيع التمثيل الملائم للعرب. ويخوّل هذا القانون الحكومة تخصيص وظائف عينية لمرشّحين مؤهّلين من صفوف الجمهور العربيّ. كما تلتزم الوزارات الحكومية والوحدات الملحقة بتقديم تقرير سنويّ حول تنفيذ تعليمات القانون، بالإضافة إلى توفير المعطيات حول تمثيل المواطنين العرب.

ويسري قانون التعيينات على كلّ طرق القبول والترقية في العمل، بما في ذلك التعيين عن طريق المناقصة، أو التشغيل بدون مناقصة والتعيين الفعليّ. وتُلقى مهمّة تطبيق هذا القانون على مأمور خدمة الدولة، الذي يُلزمه القانون بتقديم توصيات سنوية للحكومة حول الأهداف التي يتعيّن عليها تحديدها من أجل تطبيق القانون. كذلك يلتزم المأمور بتقديم تقرير سنويّ حول تطبيق القانون إلى كلّ من الحكومة ولجنة القانون والدستور والقضاء التابعة للكنيست.⁹

وينصّ قانون الشركات الحكومية على منح التمثيل الملائم للجمهور العربيّ في تركيبة مجالس إدارات الشركات الحكومية. ويفرض هذا القانون على الوزراء تعيين مديرين في مجالس الإدارات من صفوف هذا الجمهور إذا كانت الظروف مؤاتية، حتّى يجري تحقيق التمثيل الملائم للجمهور العربيّ.¹⁰

نتناول هنا مدى تطبيق الحكومة لقراراتها وتنفيذ تعهّاتها، ومدى بذلها للجهد في سبيل تحقيق هذه الوعود، ومدى قيام الحكومة بتطبيق القوانين التي

8. التعديل 11 لقانون خدمة الدولة (تعيينات) -1959، الذي يكفل تمثيلاً ملائماً للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، صودق عليه في الكنيست في تاريخ 2000/12/18. لمزيد من التفاصيل أنظروا حيدر (2005).

9. أقامت لجنة القانون والدستور والقضاء في دورة الكنيست الـ15 لجنة فرعيةً لمتابعة دمج المواطنين العرب في خدمة الدولة وفي مجالس إدارات الشركات الحكومية وفي الجهاز القضائيّ والسلطات المحليّة وفي صفوف عاملي الكنيست. وعقدت هذه اللجنة التي رأسها عضو الكنيست طلب الصانع أربع جلسات فقط. حُصّصت الجلسة الأولى لموضوع تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، والثانية لمجالس إدارات الشركات الحكومية، والثالثة لتمثيل المواطنين العرب في وزارة العدل والجهاز القضائيّ، أما الجلسة الرابعة فقد حُصّصت لتمثيل المواطنين العرب في اللواء الجنوبيّ.

10. التعديل 11 لقانون الشركات الحكومية -1975، صودق عليه في الكنيست بتاريخ 2002/5/30.

11. تشمل هذه المعطيات المسلمين والمسيحيين غير العرب، وأغلب الظنّ أنّ الحديث يدور حول الشراكسة -59 موظّفاً ونسبتهم 1.7% من مجمل الموظّفين غير اليهود، والمسيحيين من الروس -155 موظّفاً ويشكّلون نسبة 4.5% من نفس فئة الموظّفين المذكورة.

وفي تاريخ 2004/1/27، قرّرت اللجنة الوزارية لشؤون العرب: «أنّه وحسب تعليمات المادة (ب) لقانون خدمات الدولة (تعيينات)، 1959 وحسب المادة 3 لقرار اللجنة الوزارية لشؤون الوسط غير اليهودي في مسألة تعزيز المساواة ودمج مواطني إسرائيل من الوسط غير اليهودي في تاريخ 2003/8/19:

1. يجري تحديد هدف بحسبه يكون 8% على الأقل من مستخدمي الدولة - بعد ثلاث سنوات من تاريخ اتّخاذ هذا القرار - من السكّان غير اليهود، أي: البدو والدروز والشركس والعرب. ومع انتهاء خمسة أعوام من تاريخ اتّخاذ هذا القرار، تصبح نسبة 10% على الأقل من مستخدمي الدولة من غير اليهود.

ويستنتج حيدر (2005) «أنّ الحكومة لم تلتزم بالهدف الذي حدّته لنفسها، وهو أن يكون 8% من المستوعّين للعمل في سلك خدمات الدولة في العام 2004 من العرب. ففي تلك السنة جرى استيعاب 4,669 مستخدماً جديداً في الوزارات الحكوميّة، منهم 249 مستخدماً عربياً شكّلوا نسبة 5.3% فقط من المجموع» (حيدر، 2005، ص. 69).

2. من أجل تحقيق الهدف المذكور في البند الأوّل أعلاه، يحدّد هدفٌ بحسبه يجري توظيف 8% من المستخدمين الذين يُستوعبون في سلك خدمات الدولة - خلال سنة من تاريخ اتّخاذ هذا القرار - من صفوف الجمهور غير اليهودي، وفي السنة التي تليها ستكون نسبتهم 15%...» (مقتبس لدى حيدر، 2005، ص. 69).

الجدول 21: العاملون العرب في سلك خدمة الدولة حسب الوزارات الحكوميّة، بأرقام مطلقة وبالنسب المئويّة في العام 2004

الوزارة	عدد العاملين العرب	نسبتهم من مجموع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة (%)	ملاحظات
الصحة	2,207	64.15	بما في ذلك المستشفيات ومكاتب الصحة
الشؤون الدينية	289	8.66	
الماليّة	216	6.27	يشمل الوحدات الملحقة
العمل والرفاه	190	5.52	يشمل الوحدات الملحقة
التربية والتعليم	118	3.43	يشمل الوحدات الملحقة
وزارة العدل	180	5.23	يشمل إدارة المحاكم
وزارات أخرى	231	6.71	
المجموع	3,440	100	

المصدر: ماركوبيتش (2004).

يعمل 2843 من الموظّفين العرب، والذين يشكّلون نسبة 90.13% من مجموع الموظّفين العرب، في ستّ وزارات حكوميّة فقط. ويعمل نحو 56% من هؤلاء (2,152 موظّفاً) في وزارة الصحة، بما في ذلك المستشفيات الحكوميّة. أمّا سائر الوزارات الحكوميّة، فما زال تمثيل المواطنين العرب فيها هزيباً جداً، أو شبه معدوم. لا يعمل أيّ موظّف عربيّ في كلّ من مأموريّة المياه وسلطة التقييدات التجاريّة، ومأموريّة الإطفاء والإنقاذ. في وزارة الأمن الداخليّ يعمل موظّف عربيّ واحد، وموظّفان في وزارة الاتّصالات، وفي وزارة الماليّة ثلاثة موظّفين عرب، وأربعة في وزارة البنى التحتيّة.

إلاّ أنّه من متابعة استيعاب الموظّفين العرب في الوظائف الحكوميّة نستنتج أنّ هذه القرارات لم تنفّذ - كما يتّضح من الجدول التالي:

الجدول 20: استيعاب الموظّفين العرب في سلك خدمات الدولة - أعداد ونسب حسب السنوات (2004-2000)

السنة	مجموع المستخدمين الذين جرى استيعابهم	مجموع المستخدمين العرب الذين جرى استيعابهم	نسبة المستخدمين العرب من مجموع المستخدمين الذين جرى استيعابهم (%)
2000	5733	297	5.5
2001	5841	315	5.4
2002	4400	251	5.7
2003	4531	193	4.2
2004	4668	249	5.3

المصدر: ماركوبيتش (2004).

من المعطيات الواردة في الجدولين 19 و 20، نستخلص أنّ التمثيل المنقوص للسكّان العرب في الوزارات الحكوميّة ما زال قائماً، حيث لا تتعدّى نسبتهم الـ 5.5% من مجموع العاملين. بين السنوات

اليهودي، من حيث حجمها وخصائصها وقدرتها على تسويق منتجاتها في الأسواق اليهودية، وكونها متركزة في الضواحي يفرض عليها أنماطاً سلوكية معينة، ويحد من قدرتها على التنافس والتطور واختراق الأسواق اليهودية والعالمية (سوفر وآخرون، 1995؛ Schnell, 1998).

تتوزع الصناعات العربية بين صناعة الأغذية والإنشاءات الأساسية والنسيج. وفي حين يجري تسويق منتجات الفرعين الأولين في المناطق العربية، فإن الفرع الثالث يصدر منتجاته للشركات الإسرائيلية المالكة التي أنشأت هذه المصانع بغية الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في القرى العربية - لا سيما النساء (Schnell, 1998, p. 315).

وفي الاستطلاع الميداني الذي أجراه شنيل في التسعينيات، وجد أن تسويق إنتاج المصانع العربية يتوزع على النحو التالي: 25% في القرية أو المدينة التي يقع فيها المصنع، و 60% يوزع في المنطقة التي يقع فيها المصنع (شمال، وسط، جنوب)، وخاصة في المناطق العربية (بما في ذلك القرية أو المدينة التي يقع فيها المصنع). تسوق المصانع 34% من منتجاتها في المناطق اليهودية، في حين أن 90% من هذا التسويق يجري في مدينة حيفا وتل أبيب وضواحيها، ويشكل فرع النسيج 80% من هذه المنتجات المسوقة. ويصدر 1% إلى المناطق المحتلة، ونسبة مماثلة إلى الخارج (Schnell, 1998, p. 317).

وتُفُضي معطيات قسم القروض في المركز اليهودي العربي للتطوير الاقتصادي للعام 2005 إلى الاستنتاجات نفسها. قام هذا المركز بمبادرة لمنح القروض للمصالح العربية. ومن فحص مجموعة المتوجهين للحصول على قروض، نلاحظ أن معظمهم من مجال الصناعات التقليدية، كصناعة المنتجات الكهربائية للبيوت، وأعمال البناء، وصناعة الخشب ومنتجاته، والخدمات، والتجارة.¹² وتعرض قائمة رجال الأعمال العرب

يعمل 2500 مستخدم عربي، يشكلون 79.3% من مجموع المستخدمين العرب في الوظائف الحكومية في لواء الشمال وحيفا، وما زال تمثيلهم في الوزارات الحكومية الرئيسية في القدس ضئيلاً جداً. وما زال المواطنون العرب يشغلون وظائف ملحقة ووظائف قطاعية. ويوظف هؤلاء - في المعتاد - في مناطق سكناهم، أو ضمن وظائف لا يستطيع أحد إشغالها سوى المواطنين العرب.

ويُستدل من المعطيات كذلك أن المواطنين العرب الذين يعملون في الوظائف الحكومية يشغلون وظائف مهنية، ويعملون - في الأساس - على تقديم الخدمات في مجالات الصحة والرفاه والدين والتربية. وما زال غيابهم ملحوظاً في عدد من الوزارات الحكومية المهمة وذات التأثير. ويجري دمجهم في الوظائف المتدنية التي لا تُعتبر جزءاً من الطواقم التي تتخذ القرارات، بينما يجري إقصاؤهم عن المناصب التي قد تمكنهم من اتخاذ القرارات وتطوير المبادرات والمخططات، أو تطبيق الأفكار ذات التأثير على مجمل مواطني الدولة (فارس، 2006؛ حيدر، 2005).

العرب في الصناعة والتجارة والزراعة

منذ قيام إسرائيل، لم تنشأ في المناطق العربية صناعات عصرية، وظلت الصناعة العربية على الأغلب صناعة تقليدية وصغيرة ومعتمدة على احتياجات السوق اليهودي. ومن جهة ثانية، ازدهرت التجارة والخدمات في القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك بموازة انتقال القوى العربية العاملة في مهن «الياقة الزرقاء» إلى السوق اليهودي.

وتشير الأبحاث إلى أن معظم الصناعات العربية تقع في المناطق العربية وتشغل العمال العرب، وهي صناعات تلبي قسماً ضئيلاً فقط من احتياجات السكان العرب، وهي أيضاً صناعات ثانوية ملحقة بصناعات يهودية. تواجه هذه الصناعات جملة من العوائق التي تحول دون اندماجها في الصناعة اليهودية والاقتصاد

12. بحسب القائمة التي استلمناها من المركز اليهودي العربي للتطوير الاقتصادي.

جليًا من خلال استعراض عامّ للبرامج التي قدّمها مركز الاستثمارات.

الجدول 22: توزيعة الاستثمارات المصدّقة لمركز الاستثمارات

السنة	حجم الاستثمار بملايين الدولارات	منطقة أفضليّة قومية (أ)	منطقة أفضليّة قومية (ب)	وسط البلاد
1994	200	1252	159.6	573.6
1995	2310	1329	256.0	72.5
1996	2787	1447	122.0	1218
1997	1767	1190	139.0	347
1998	1302	790	96.0	416
1999	867	549	74.0	244
2000	1,301	724	121.0	456
2001	1,409	1,004	44.0	361
2002	660	539	42.0	79
2003	822	630	29.0	193

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مركز الاستثمارات:
www.moital.gov.il/NR/exeres/96618CF0-FB2A-4FDF-9EBA-8016E6BCA947.htm

من خلال مراجعة قائمة الطلبات التي صادق عليها مركز الاستثمارات، في وزارة الصناعة والتجارة، بحسب المناطق لبعض السنوات، يتبيّن ما يلي: تشمل قائمة العام 1996 خمسة مشاريع في مناطق عربيّة باستثمار 10 ملايين دولار هي 0.3% من قيمة مجموع الطلبات (من الجدير ذكره أنّ هذه القائمة تشمل الطلبات التي صوّدق عليها ومن غير المؤكّد أنّها تُقدّت). لا تشمل قائمة مركز الاستثمارات للعام 1999 أيّة منطقة عربيّة فازت بالحصول على استثمار. في العام 2000، صودق على 6 طلبات وصل مقدار مبلغ الاستثمار الإجماليّ فيها إلى 4.2 مليون دولار، وهي 3% من مجموع الطلبات المصادق عليها. في العام 2001، صودق على 5 طلبات باستثمار إجماليّ مقداره 13 مليون دولار، وهي 1% من مجموع الطلبات. في العامين 2002 و 2003 صودق على 5 طلبات بمبلغ 9 ملايين دولار، وهي 0.6% من مجموع الطلبات. ومن الجدير ذكره أنّ المصادقة على الطلب ليست كفيّلة بتنفيذه، كما يتّضح من وثيقة أعدّها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست (أولتسور، 2004) وسوف نتطرّق إليها لاحقًا.

إلى جانب مركز الاستثمارات، تهتمّ وزارة

أعضاء «منتدى رجال الأعمال العرب» صورةً مشابهة. فكلّ أولئك الذين يشار إليهم كرجال أعمال يمارسون أنشطتهم في الفروع التقليديّة والصناعة التقليديّة والبناء والخدمات.¹³

وزارة الصناعة والتجارة هي إحدى أهمّ الوزارات التي تُعنى بالتطوير الاقتصاديّ والصناعيّ في الدولة. تسعى هذه الوزارة إلى تطبيق سياستها في هذا الاتجاه، عبّر وسائل ومنظومات متعدّدة هدفها النهوض بالصناعة وتشجيع ودعم المبادرات الاقتصاديّة. ومن جملة هذه المنظومات، هناك مركز الاستثمارات الذي بلغت ميزانيّته 617 مليون شيكل في العام 2004؛ وهناك فرع البحث والتطوير الصناعيّ وميزانيّته 1.13 مليار شيكل؛ وفرع تشجيع التجارة الدوليّة والتصدير وميزانيّته 76 مليون شيكل؛ وفرع تطوير ودعم الصناعة والمصالح الاقتصاديّة وميزانيّته 82 مليون شيكل؛ وفرع تطوير القوى البشريّة والتشغيل وميزانيّته 10.1 مليون شيكل.¹⁴

تصرّح الدولة علنًا أنّها تقلّل من تدخّلها في الاقتصاد وتراجع عن سياسة الرفاه، لكنّها تعمل -من جهة ثانية- على زيادة رعايتها وتدخلها غير المباشر في الاقتصاد والصناعة، ولا تزال تقوم بدور في توجيه الاستثمارات، وبخاصّة من خلال تقسيمها الدولة إلى مناطق أفضليّة قوميّة (أ) و (ب)، ومن خلال تهيئة بُنى تحتية مناسبة لاستيعاب الاستثمارات والصناعات. وبالإضافة إلى كلّ ذلك، تضع الدولة في خدمة المبادر سلسلة واسعة من أدوات المساعدة التي يكمل بعضها بعضًا. وتتضمّن هذه الأدوات تطوير المناطق الصناعيّة ودعم البحث والتطوير والتسويق والمشاركة في تأهيل القوى العاملة.

يعتقد شولي ديختر، من خلال نظرة شموليّة إلى سلوك أجهزة الدولة، أنّ اهتمام وزارة التجارة والصناعة بالوسط العربيّ ظلّ هامشيًا ومحدودًا جدًّا (ديختر، 1999، ص. 25). ويتّضح هذا الادّعاء

13. القائمة الكاملة تجدونها في: مرشد المجتمع العربيّ، الصادر عن مركز مساواة، 2005، ص 94-95.

14. المعطيات مأخوذة من بيانات وزارة الصناعة والتجارة على موقع الإنترنت.

22% من الميزانية الأصلية. ويبرر هذا الأمر باتّعاء إلغاء خطة السنوات الأربع منذ العام 2001 للقطاعات كافة. حُصّص 120 مليون شيكل في الميزانية الأصلية بين الأعوام 2001-2004 لتطوير مناطق صناعية، وفي الواقع صرف 43.3 مليون شيكل فقط، وهي 36% من إجمالي الميزانية الأصلية.

ويقول كاتب هذه الوثيقة إنّه في العام 2004، مقارنةً بالعام 2003، قُلّص مجمل ميزانية التطوير في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بنسبة 55%؛ ولذا فهناك مبرر للتقليص في المجتمع العربي. من جهة ثانية، عانى الوسط العربي من قلة الاستثمارات الحكومية على مدى سنوات طوال، ولهذا نجد أنّ أرضية المناطق الصناعية فيه متردّية؛ وهذا ما يدعو إلى تكثيف الاستثمار لدى هذا الوسط (ص. 2).

ويتبيّن من المعطيات التي جُمعت في تلك الوثيقة حول تنفيذ ميزانية السنوات الأربع (للسكّان العرب) أنّ المعدّ منها للتأهيل المهنيّ هو ما يلي: حُصّص 268 مليون شيكل من الميزانية للتأهيل المهنيّ للسنوات 2001-2004، وفي الواقع جرى صرف نحو 174.1 مليون شيكل فقط، هي 65% من إجمالي الميزانية الأصلية.

ومع ذلك، تشكّك الأبحاث المتابعة لتنفيذ ميزانيات الحكومة، كتلك التي يُعدّها مركز مساواة ومركز سيكوي، في صحّة الأرقام التي تعرضها مختلف الوزارات، وتخلّص هذه الأبحاث إلى نتيجة مفادها أنّ الوزارات لا تنفّذ الميزانيات الواردة في دفاتر الميزانية، لا في مجال تطوير المناطق الصناعية، ولا في مجال التأهيل المهنيّ (مساواة، 2005).¹⁵

الزراعة:

كانت الزراعة أحد أهمّ مصادر العمل والدخل لدى الأقلّية العربية بعد قيام دولة إسرائيل. وبعد أن عملت الدولة، بصورة منهجية ومبرمجة، على سلب العرب هذا المورد، من خلال قوانين صادرة

الصناعة والتجارة بمجالات تطوير البنى التحتية الأساسية وتطوير مناطق صناعية لائقة. في العام 2002، خصّصت الوزارة مبلغاً مقداره 25 مليون شيكل لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية (3.5% من ميزانية التطوير في الوزارة)، وفي العام 2000 خصّصت الوزارة 30 مليون شيكل لنفس الهدف (16.9% من ميزانية التطوير في الوزارة).

بلغت ميزانية وزارة الصناعة والتجارة لدعم فروع الاقتصاد في الدولة -ميزانية عادية- 1.642 مليار شيكل في العام 2005. ميزانية العام 2005 المخصّصة لتطوير المناطق الصناعية هي 8.58 مليون شيكل على هيئة مصاريف، و 115.2 مليون شيكل على هيئة التزامات أو ضمانات. وقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن نيّتها تخصيص مبلغ مئة ومليون شيكل لبناء مناطق صناعية جديدة في مناطق التطوير. وفي اقتراح الميزانية للعام 2005، أعربت الوزارة عن نيّتها الاستثمار في الوسط العربي، في حين ليس هناك مبلغ متعهد به أو برامج للتنفيذ (فارس، 2006).

وفي وثيقة أعدّها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست (أولتسور، 2004) جرى التعرّض لسياسة وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل في مجال تنمية الصناعة والتشغيل في الوسط العربي. وبحسب ما ورد في تلك الوثيقة، تعتمد وزارة الصناعة والتجارة، في كلّ ما يتعلّق بتشجيع تطوير الصناعة في الوسط العربي في الأعوام 2001-2004، على تنفيذ ميزانية خطة السنوات الأربع التي أقرتها الحكومة عام 2000. وبموجب تلك الخطة، تُحدّد ميزانيات لتطوير مناطق صناعية في الوسط العربي، شريطة توافر ظروف التخطيط وفحص الجدوى الاقتصادية. يتّضح من المعطيات التي جُمعت بخصوص تنفيذ ميزانية خطة السنوات الأربع ما يلي: في الميزانية الأصلية حُصّص 80 مليون شيكل لتطوير مناطق للحرف والخدمات للأعوام 2001-2004، وفي الواقع حُصّص نحو 18 مليون شيكل فقط، وهي

15. يمكن الاستعانة أيضاً بالتقارير المتعاقبة التي تصدرها جمعية سيكوي عن الأوضاع الاقتصادية.

الزراعة على مدى سنين، أن هناك تجاهلاً تاماً لوجود المزارعين العرب في الدولة، ويغيب هؤلاء المزارعون عن عمليّات التطوير والاستثمار التي تُبادر إليها الوزارة. وفي العرض الذي أعدته الوزارة في العام 2001، بعنوان «الزراعة في الوسط العربي: هيئتها والتوجهات نحو تطويرها»،¹⁶ قامت الوزارة بتحديد خصائص هذه الزراعة، وتناولت جملة المشكلات التي تعاني منها. ويتّضح من معطيات العرض أنّ عدد المزارعين العرب المستقلّين في العام 2001 كان 7 آلاف مزارع، يشكّلون 37% من المزارعين المستقلّين في الدولة (19 ألفاً). ومن حيث استعمالات الأرض، تتّضح الصورة التالية:

الجدول 23 استعمالات الأراضي الزراعية (آلاف الدونمات)

نوع الأرض	قطري	عربي	نسبة العربية من القطرية (%)
أرض زراعية - منها:	4,200	811	19.3
أرض بور	673	231	34.3
أرض مفلوحة - منها:	3,534	580	16.4
أرض مزروعة بالرّي	1,943	72	3.8
أرض بعل	1,591	508	32.0

المصدر: www.mog.gov.il/documents/28

من خلال معالجة المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، تتبيّن لنا الحقائق التالية:

1. 30% من الأراضي الزراعية العربية لا تُفّح، مقابل 13% من الأراضي اليهودية.
2. يُفّح 9% من الأراضي العربية بواسطة الرّي الاصطناعي، مقابل 64% من الأراضي اليهودية.
3. 87% من الأراضي العربية تُفّح بطريقة البعل، مقابل 36% من الأراضي اليهودية.

وفيما يتعلّق باستعمال مياه الرّي يتبيّن أنّ المزارعين العرب استعملوا، في العام 2000، 2% من كمّيّة المياه القطرية، أي ما يعادل 22 مليون متر مكعب - من أصل 28 خُصّصت للمزارعين العرب. بعبارة أخرى، استعمل المزارعون العرب 78% من حصّتهم. في العام 2001، استعمل المزارعون

الأراضي والمخطّطات التي تحدّد من القدرة على استعمال الأرض، تواصل وضع عوائق النموّ والتطور والعمل على الإبقاء على تخلف الإنتاج الزراعيّ العربيّ، وتمنع العرب من الوصول إلى الموارد والمعلومات، ممّا حوّل الزراعة العربية إلى مجال يفي بالطلب المحليّ العربيّ في أحسن الأحوال وإلى مزوّد لمنتجات زراعية للسوق اليهودية بأسعار زهيدة، عند الحاجة.

تقوم وزارة الزراعة، المسؤولة عن مجال تطوير القرية بحسب التعريف الرسميّ، بدور مركزيّ في تطوير الزراعة وتحديث تكنولوجيات الإنتاج والرّي والاستثمارات الماليّة وفقاً للغايات التي تضعها الوزارة. وتشدّد الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة على تحديث الزراعة وأهميّة استمرار اندماجها في الأسواق العالمية، وكذلك تعمل على ضمان مواصلة نجاح هذا الفرع واندماجه في العالم الاقتصاديّ المعاصر.

تطبّق الدولة سياسةً ترمي إلى تفضيل فروع الزراعة التي تصدّر منتجاتها إلى الخارج، كزراعة الأزهار التي حظيت بـ 40% من أموال الهبات التي توزّعها الدولة على المزارعين، وفي أغلب الأحيان لا يستفيد المزارع العربيّ من هذه الهبات، حيث إنّه ليس شريكاً في الفروع الزراعية التي تصدّر منتجاتها إلى الخارج.

بادرت الدولة إلى وضع خطة ثلاثية لتطوير الزراعة بعنوان «خطة التنمية في الزراعة للسنوات 1999-2001»، ورصدت لتنفيذها ميزانية مقدارها أكثر من ملياريّ شيكل، ابتغاءً ضمان تواصل إسرائيل مع الاقتصاد العالميّ ومع الأسواق الزراعية العالمية. في هذه الخطة، حظيت منطقتان بحصّة الأسد، وهما الجليل والجولان، وقد استثمر فيهما 461 مليون شيكل، والجنوب (النقب) الذي استثمر فيه 523 مليون شيكل، ومعاً حظيت المنطقتان بـ 50% من الاستثمارات في الخطة.

يكشف لنا الواقع، كما يتبيّن من تقارير وزارة

16. العرض متوافر باللغة العبرية في الموقع: www.mog.gov.il/documents/28

إلى 130 دونماً (تراجع بنسبة 90%)، بينما كان هذا الفرع يزدهر ويحتل حيزاً واسعاً في الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا. كانت المسببات الأساسية لانهايار هذا الفرع: عدم الالتزام بمعايير التسويق إلى أوروبا (وبخاصة في مرحلة القطف والتصنيف والتغليف)؛ ارتفاع أسعار المواد الخام اللازمة؛ انعدام البحث والتطوير في جميع مراحل الزراعة؛ عدم إدخال أنواع جديدة إلى هذا الفرع.

الفرع الزراعي الأساسي لدى المزارعين العرب هو فرع زراعة الزيتون الذي يحتل 76% من المحاصيل، يليه فرع التفاح 10%، والعنب واللوز (4% لكل منهما)، وما تبقى موزع على أنواع الفواكه الأخرى. لكن فرع الزيتون لم يتطور بما فيه الكفاية، ولا يزال يعاني من بعض المشاكل. وفي مجال تربية الحيوانات، نجد أن الزراعة العربية متخلّفة إلى أقصى الحدود -قياساً إلى الزراعة اليهودية.

ويُخلّص عرض وزارة الزراعة إلى القول إن هناك حاجة إلى اتّباع سياسة تؤدي إلى إعداد بنى تحتية أساسية لكي يتمكن الفلاحون العرب من الاشتغال في الزراعة الحديثة. وتشمل هذه البنى التحتية:¹⁷

- طرّقاً للوصول إلى الأراضي الزراعية.
- شبكة كهرباء في الأراضي الزراعية.
- تصليح شبكة المياه وتطويرها.
- تقديم الإرشاد للمزارعين.
- الاستثمار في البنى التحتية للأراضي الزراعية، وفي إدخال التحديثات التكنولوجية والاستثمار في حظائر الغنم، وفروع منتجات الحليب.

يُستدلّ من مؤتمر «حاجات الزراعة العربية- مؤتمر المزارعين العرب الأوّل» الذي نظّمته جمعية الأهالي،¹⁸ واستعرضت خلاله المشاكل والعقبات الخاصة بهذا المجال في الوسط العربي، يُستدلّ أنّ المزارعين العرب ليسوا شركاء تقريباً في فروع

العرب 2.2% من كمّيّة المياه المتوافرة للاستعمال قطرياً، وهي 23 مليوناً من أصل 23 مليون متر مكعب خُصّصت للزراعة العربية. ويعني ذلك أنّ وزارة الزراعة خفّضت حصّة المياه للمزارعين العرب (مقارنة بين العامين 2000 و 2001)، بدل أن تعمل على تحسين وتحديث الأراضي لإتاحة استغلال حصص المياه المخصّصة والعمل على زيادتها، وحلّ المشاكل الأخرى التي يواجهها المزارع العربي، والتي تساهم في تقلص الإنتاج وتقلص استعمال الأرض، كمشاكل الملوحة ومشاكل الأراضي الجبلية التي لم تجر تهيئتها للزراعة.

المحاصيل الزراعية العربية هي -في الأساس- محاصيل الخضار؛ وذلك أنّ زراعتها سهلة نسبياً، ولا تحتاج إلى الكثير من المعرفة والتكنولوجيا؛ وهي محاصيل تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ومساحات الأرض المتوافرة صغيرة ومناسبة لزراعة الخضار؛ وإمكانات التسويق المحليّة سهلة نسبياً، والاستثمارات الثابتة والمصاريف المتغيرة منخفضة نسبياً. معنى هذا أنّ المزارع العربي يلائم عرضه للضغوط القائمة ولحدود السوق والمعلومات ورأس المال.

المحاولة الوحيدة لزراعة الأزهار في الوسط العربي كانت في قرية قلنسوة؛ وذلك أنّ نوعيّة تربتها ملائمة لهذا النوع من المحاصيل. وجرى هذا تقليداً للقرى اليهودية المجاورة للقرية، وظلّ هذا الفرع محدوداً جدّاً بسبب الحاجة إلى استثمار كبير نسبياً في بداية العمل، إضافة إلى أنّ زراعة الأزهار تحتاج إلى خبرة ومعلومات ومهارات أكثر من غيرها، وأنّ تسويقها صعب وأنّه موجّه للتصدير إلى خارج البلاد. ولذا، وبحسب المعطيات الواردة في الدراسة التي أعدتها وزارة الزراعة، كان الرقم القياسي في زراعة الأزهار من نصيب المزارعين العرب في سنة 1995، حيث بلغت مساحة الأرض المستعملة في هذا المجال 1321 دونماً، ومن تمّ تراجع المساحة في العام 2001

17. العرض متوافر باللغة العبرية في الموقع: www.moag.gov.il/documents/28

18. العرض متوافر على موقع جمعية الأهالي باللغة العربية: www.ahalicenter.org

للبلدات العربية 13 مليون شيكل، من أصل 102.7 مليون شيكل، أي 8.4%.

وبموجب الخطة الخمسية الموضوعية في العام 2000 لتطوير الوسط العربي، وقرار الحكومة المتخذ في أكتوبر 2000، كان من المفروض أن ترصد وزارة الزراعة مبلغاً مقداره 60 مليون شيكل، على مدى أربع سنوات، لتطوير البنى التحتية الأساسية وتطوير فرع الزراعة في البلدات العربية. لكن حتى الآن لم تُعدّ أية خطة لتشجيع الزراعة في الوسط العربي ولتحسين أحوالها. وفي مسودة الميزانية لسنة 2005، ليس ثمة أي ذكر لمبلغ خصص لتطوير الزراعة في أوساط المزارعين العرب في الدولة.

في العام 2004، بلغ إجمالي الميزانية المخصصة لـ «الأقليات» في وزارة الزراعة نحو 1.356 مليون شيكل، مقابل 2.07 مليون شيكل في العام 2003 (1% من ميزانية وزارة الزراعة، و 2.5% من ميزانية الهبات في الوزارة). وفي العام 2002، بلغ مجمل الميزانيات التي خصصتها وزارة الزراعة لتطوير الزراعة العربية نحو مليون شيكل. بكلمات أخرى، على امتداد فترة تنفيذ خطة تطوير الوسط العربي منذ أكتوبر 2000، خصصت الوزارة أقل من 5 ملايين شيكل، من أصل 60 مليون شيكل كان من المفروض تخصيصها لهذا الغرض (فارس، 2003).

الزراعة المصدرّة، وليسوا جزءاً من التطور الذي يطرأ على هذا الفرع، وذلك بالإضافة إلى العوائق والمشاكل التي ذُكرت آنفاً. ولذا، ليس من قبيل الغرابة أن يكون فرع الزراعة الذي شغل ما يقارب 6.3% من الأيدي العاملة العربية في سنة 1990 (50% تقريباً في سنة 48) قد هبط إلى النصف في سنة 2002، فأصبح يشغل ما لا ينيف على 3.5% من الأيدي العاملة العربية.

ويصف مؤتمر الأهالي حجم الأراضي المهيأة للزراعة وبملكية مزارعين عرب على النحو التالي:

- تتراوح مساحة مجموع الأراضي الزراعية العربية بين 700 ألف و 800 ألف دونم.
- فرع الزيتون هو الفرع الأساسي.
- مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة تبلغ 28 ألف دونم.

- فرع حظائر الدواجن واللحوم والحليب هو الفرع الأكثر تخلفاً. هناك 11 مزارعاً عربياً فقط - من بين 3500 في كل الدولة - يسوّقون منتجاتهم من خلال شركة «تنوفا». فرع البيض لا وجود له تقريباً.

ويستدلّ من المعلومات الواردة في تقرير سيكوي للعام 1999-2000 أنّ ميزانية وزارة الزراعة بلغت 1.13 مليار شيكل، رُصد منها لتطوير الإنشاءات التكنولوجية الأساسية للزراعة العربية مبلغ 2.2 مليون شيكل فقط. وبحسب تقرير سيكوي للعام 2000-2001، بلغت ميزانية التطوير المخصصة

المراجع:

جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية ومدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (2005). الفلسطينيين في إسرائيل - المسح الاجتماعي الاقتصادي 2004

مصادر باللغة العربية:

أبو عصب، خالد (2006). جهاز التعليم في إسرائيل. رام الله: مدار. حيدر، علي (2005). «تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، الشركات الحكومية والحكم المحلي». لدى علي حيدر (محرر)، سياسات الحكومة تجاه المواطنين العرب (الصفحات). القدس: جمعية سيكوي.

ديختر، شالوم (2000). تقرير جمعية سيكوي: مساواة ودمج المواطنين العرب في إسرائيل 1999-2000. القدس: جمعية سيكوي.

شحادا، إمطانس (2006). إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2005. حيفا: مدى الكرمل.

شحادا، إمطانس (2004، أ) الإفكار كسياسة. حيفا: مدى الكرمل.

شحادا، إمطانس (2004، ب). بطلان وإقصاء الأقلية العربية في أسواق العمل في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل.

ماركو بيتش، هينيا (2004). التمثيل الملائم للعرب بما في ذلك أبناء الطائفة الدرزية والشركسية في سلك خدمات الدولة عام 2003.

دولة إسرائيل، مفوضية خدمات الدولة. (ترجم من العبرية من قبل عدالة).

مصادر باللغة العبرية والإنجليزية:

أبو سعد (2004) = אבו סעד, א. (2004). "מדיניות השליטה והמיעוט הערבי-פלסטיני בישראל: מערכת החינוך הבודווית בנגב". מדינה וחברה, 4 (1), 932-911.

أولتسور (2004) = אוליצור, ל. (2004). מדיניות משרד התעשייה, המסחר והתעסוקה בנושא פיתוח התעשייה והתעסוקה במגזר הערבי, מסמך רקע. הכנסת: מרכז מחקר ומידע.

مواقع على شبكة المعلوماتية - الإنترنت

www.moag.gov.il/documents/28
www.Bankisrael.gov
www.adva.org
www.knesset.gov.il
www.tamas.gov.il
www.moag.gov.il
www.mof.gov.il
www.mof.il/hon/2001/pension/pension.asp
www.bank-aravi-israeli.co.il
www.ahalcenter.org

تقارير:

مؤسسة التأمين الوطني، درجات الفقر وعدم المساواة 2004, 2005, 2001, 2002.

دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة في إسرائيل 2003, 1995, 2001, 2002.

دائرة الإحصاء المركزية، دليل الإحصاء السنوي لإسرائيل 2006, 2002, 2001, 2004.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة التخطيط والتطوير الزراعي، الاستيطان والقرية (2003). التقرير السنوي للعام 2002 و 2003.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة الاستثمار في الزراعة (2004). خطة التطوير للعام 2003.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة الاستثمار في الزراعة (2003). خطة التطوير للعام 2002.

وزارة الزراعة وتطوير القرية (1998). برنامج الإنماء الزراعي لسنوات 1999-2001.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة التخطيط والتطوير الزراعي والاستيطان القروي (1980)، خطة الست سنوات لتطوير الزراعة والاستيطان 1985-1980.

وزارة الصناعة والتجارة (سنوات مختارة)، التقرير السنوي لمركز الاستثمارات.

دائرة التخطيط والتطوير الزراعي، الاستيطان والقرية. تقرير سنوي للزراعة العربية 2002 و 2003.

حيدر علي (2001) = חיידר, עלי (2001). "האזרחים הערבים בשירות המדינה". בתוך דיכטר, ש. (עורך), **שוויון ושילוב האזרחים הערבים בישראל 2000-2001** (17-29). ירושלים: עמותת סיכוי.

سوفير وآخرون (1995) = סופר, מ., יצחק, ש., דורי, י., אטרש, ע. (1995). **יזמות ותיעוש בחברה הערבית בישראל**. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

عواودة، و. (2001) = עוואודה, ו. (2001). "תוכנית החומש לקידום החינוך הערבי במבחן המעשה". בתוך דיכטר, ש. (עורך), **דו"ח עמותת סיכוי 2000-2001** (30-37). ירושלים: עמותת סיכוי.

عواودة، ب. (2002) = עוואודה, ב. (2002). תכנית החומש לקידום מערכת החינוך הערבית בישראל". בתוך, דיכטר, ש. וא. גיאנס (עורכים), **דו"ח עמותת סיכוי 2001-2002** (31-35). ירושלים: עמותת סיכוי.

فارس (2006) = פארס, א. (2006). **צרכים חברתיים ודרישות תקציביות של האזרחים הערבים**. חיפה: מרכז מוסאוא.

فارس (2004) = פארס, א. (2004). **תקציב המדינה והאזרחים הערבים: דוח חברתי-כלכלי 2004**. חיפה: מרכז מוסאוא.

Schnell, I. (1998). Arab industrial frontiers: Sales linkages and spatial integration. In Y. Oren and M. Avinoam (Eds.), *Ethnic frontiers and peripheries: Landscapes of development and inequality in Israel* (309-330). Boulder: Westview press.

أحدوت وآخرون (2003) = אחדות, ל.; לביא, ו., וסולה, ו. (2003). "האבטלה בישראל בפרספקטיבה של העשור האחרון: מגמות, מאפיינים ודפוסי שינוי". **רבעון לכלכלה**, 3(3), 303-374.

ألون سيغال وآخرون (1995) = אלון, ס.; לוין-אפשטיין, נ., סמיונוב, מ. (1995). **הדינמיקה של אבטלה ותת-תעסוקה**. תל-אביב: אוניברסיטת ת"א.

إكشتين (2002) = אקשטיין, צ. (2002). "גברים בישראל לא עובדים, מה עושים?". **רבעון לכלכלה**, 3(3), 425-432.

بن باسات (2000) = בן-בסט, א. (2001). **הון אנושי, תשתית פיסית וצמיחה כלכלית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

عرة وكوهن (2001) = גרא, ר., כהן, ר. (2001). "עוני בקרב ערבים בישראל ומקורות לאי-שוויון בין ערבים ויהודים". **רבעון לכלכלה**, 4(4), 543-571.

غروناو، ر. (2002) = גרונאו, ר. (2002). **אי-שוויון בישראל: חצי הכוס הריקה וחצי הכוס המליאה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

ديختر، ش (2004) = דיכטר, ש. (2004). **שנה לפרסום מסקנות ועדת אור: פערים בין האזרחים היהודים והערבים בישראל**. ירושלים: עמותת סיכוי.

ديختر وغانم (2002) = דיכטר, ש., גיאנס, א. (2002). **דו"ח עמותת סיכוי 2001-2002**. ירושלים: עמותת סיכוי.